

الالتزام الطوعي و الاجبارى عند الإفصاح عن القوائم المالية لإتحاد الجمعيات الاستهلاكية بالكويت

احمد سعد راشد المطيري^١، محمد عباس بدوي^٢، عمر احمد سعد تمام^٣

١- باحث دراسات عليا- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢- عميد كلية التجارة فرع دمنهور سابقا استاذ المحاسبة - كلية التجارة

٣- معهد الدراسات والبحوث البيئية- استاذ المحميات الطبيعية - جامعة مدينة السادات

ملخص

الإلتزام الطوعي والاجبارى المحاسبى بتطبيق نموذج قياس محاسبى على الجمعيات التعاونية بدولة الكويت ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الآتى: تطوير نموذج محاسبى يناسب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتواكب المعايير العالمية، التسعير الحقيقي لمنتجات سلعية تنتجها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. منهج البحث يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل المحتويات في القوائم المالية متضمنة القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتويات، ويتمثل هذا الأسلوب في قيام الباحث بفحص التقارير المالية للبحث عن مدى توافر أو غياب معلومات معينة تكون مرتبطة بظاهرة أو فئة دراسة محددة، ويعتمد أسلوب تحليل المحتويات في هذا البحث على فحص ودراسة البيانات المالية وغير المالية المنشورة في التقارير السنوية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت ولكي يتحقق هذا فقد تم استخدام بعض المؤشرات الكمية والوصفية للوصول إلى النتائج، ويتمثل المقياس الكمي في الإفصاح عن المعلومات البيئية بشكل كمي. ولذلك فإنه يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: في ضوء نتائج الدراسة، فإن الفرضية الأولى للبحث قد تم اختبارها وثبتت صحتها. ذلك أن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية للمنظمة غير الحكومية يمكن تجميعها وقياسها والإفصاح عنها بثلاث محاور تم توضيحها من خلال النموذج المقترح. كما أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني الذي يشير إلى إمكانية الحكم على مدى كفاءة الأداء الاجتماعي للمنظمة غير الحكومية تجاه العاملين والعملاء وأفراد المجتمع المحيط من خلال معدل حجم الإنفاق لكل وحدة من الوحدات لقياس كل محور من المحاور المقترحة. كما أشرت الدراسة إلى أهمية توفر مؤشرات للمقارنة يتم وضعها من قبل الجهات الداخلية للجمعية يتناسب مع المعايير الموضوعية من الجهات المعنية. وقد ناقشت الدراسة مدى أهمية الأخذ بنظر الاعتبار القياس النقدي للأضرار التي يسببها نشاط الجمعية للمجتمع واعتبار المقارنة بين أرقام هذه الأضرار والأرقام التي تمثل تكاليف إنفاق الجمعية لمواجهة أو تقليل هذه الآثار عنصراً مهماً من عناصر التقويم.

كلمات مفتاحية: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، المنظمات غير الحكومية، الإلتزام الطوعي و الاجبارى، إتحاد الجمعيات الاستهلاكية بالكويت

ABSTRACT

Voluntary and Compulsory Involvement in applying an accounting measurement model to cooperative societies in the State of Kuwait this objective is achieved by achieving the following: Developing an accounting model suitable for consumer cooperatives to meet international standards, real pricing of commodity products produced by consumer cooperatives.

Research Methodology The researcher relies on the analytical descriptive method by analyzing the contents of the financial statements including the financial statements and the board of directors' report. The researcher uses the method of content analysis. This method is used by the researcher to examine the financial reports for the availability or absence of certain information the method of analyzing the contents of this study is based on the examination and examination of the financial and non-financial data published in the annual reports of the consumer cooperatives in the State of Kuwait. To achieve this, some quantitative indicators and description In order to reach results, the quantitative measure is the quantitative disclosure of environmental information.

The following conclusions can therefore be reached:

First: In light of the results of the study, the first hypothesis of the research has been tested and proven. All components of the NGO's social performance costs can be aggregated measured and disclosed in three axes that have been clarified through the proposed model. The study also proved the validity of the second hypothesis.

AThe refers to the possibility of judging the efficiency of the social performance of the non-governmental organization towards employee's customers and members of the surrounding community through the average volume of expenditure per unit to measure each axis of the proposed axes.

The study also pointed to the importance of the availability of comparative indicators to be developed by the internal organs of the Association in accordance with the criteria set by the concerned authorities.

The study discussed the importance of taking into account the monetary measurement of the damage caused by the society's activity to society and considering the comparison between the numbers of these damages and the figures that represent the costs of the society to meet or reduce these effects an important element of the evaluation.

Keywords: Social Responsibility Accounting, Non-Governmental Organizations, Voluntary and Compulsory Commitment, Kuwait Consumers Association

المقدمة

تعريف المسؤولية الاجتماعية :

وقد وردت العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركة من قبل منظمات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والكتاب والباحثين (أنور، ٢٠١٠)، إلا أن التعريف يشهد تغيرات جوهرية على مر الزمن ويتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، لذا لا يمكن القول بوجود تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى بقبول عام؛ ومن ثم فلا يوجد اتفاق في الآراء حول القضايا الاجتماعية التي يشملها التعريف، وعادة ما يُسلم بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست عملاً خبيراً من جانبها كما أنها ليست امتثالاً مطلقاً للقانون، وأن العامل المشترك بين تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أنها مفهوم تقوم بموجبه الشركات بإدماج المساهمات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها الاقتصادية وأعمالها التجارية بقصد تحسين أثرها في المجتمع ويؤيد ذلك كلٌّ من (الغالبى والعامري، ٢٠٠٨) حيث يعتقدان أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمحور حول كونها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه مع الأخذ بالاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة اهتمامها بالعاملين والبيئة، ويمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانوناً.

ولأن الهدف هو بيان اختلاف وجهات النظر في تفسير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فسيكتفي الباحث بعرض بعض من هذه التعريفات، كما يلي: فقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام أصحاب الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم، بأسلوب يخدم قطاع الأعمال والتنمية في آن واحد (United Nations, 2004).

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها محاولات طوعية من قبل الشركات ومؤسسات الأعمال لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية (حبش، محمد، ٢٠١٢)

كما أورد العديد من الباحثين والكتاب تعريفات للمسؤولية الاجتماعية: حيث يرى (عبد الحميد أحمد محمود، ١٩٩٢) ضرورة الفصل بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية البيئية والتفريق بينهما لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشأة بشكل دقيق، حيث يرى أنه لا يمكن النظر إلى المسؤولية البيئية للمنشأة على أنها مسؤولية اجتماعية، لذا عرف المسؤولة الاجتماعية للمنشأة بأنها "قيام المنشأة من منطلق ديني أخلاقي بمجموعة ملائمة من النشاطات التي على الأقل لا تعود عليها بالنفع الاقتصادي خلال المدى القصير (سنة)، بهدف تطوير المجتمع ورفاهيته من خلال وفائها ببعض الحاجات الاجتماعية التي ليست بالضرورة هي المسببة

لها، لجهات أو تجمعات رسمية أو غير رسمية ذات مصلحة، في حدود إمكانياتها المادية بعد الوفاء بالالتزامات القانونية.

ويعرفها شهير، احمد، (٢٠١٥) بأنها" عبارة عن عقد أخلاقي طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة ويبرم بين الشركة المالكون، المدبرون، العاملون (والمجتمع)، المستهلكون، الموردون، المجتمع المحلي، المنافسون، البيئة، الحكومة (الذي تعمل فيه بكافة عناصره)، حيث يتم بموجب هذا العقد القيام بواجبات من كلا الطرفين للوصول إلى الصالح العام وتحقيق التنمية لكليهما"

كما يرى (عبدالله، شريف سليمان، ٢٠١٢) أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة يعني أن تقوم المنشأة بتنفيذ الأنشطة الاجتماعية اختيارياً أو الملزمة لها قانوناً، لخدمة أصحاب المصالح سواء كان داخل الشركة أو خارجها وكذلك البيئة المحيطة التي تعمل بها، بغض النظر عن المنافع (العوائد) الاقتصادية التي سوف تتحقق للمنشأة في المدى القريب أو المدى البعيد.

ومن جانب آخر يرى (عبدالله، شريف سليمان، ٢٠١٢) أن طبيعة المسؤولية الاجتماعية تتمثل في البرامج ذات المضمون الاجتماعي التي تؤدها الشركة اختياراً وطواعيةً أو إلزاماً بحكم القانون، وذلك للقيام باحتياجات الأطراف المختلفة ذات المصالح كالعاملين داخل الشركة أو الأفراد خارجها، والمجتمع ككل والبيئة المحيطة؛ سعياً لتقديم الرفاه والتقدم الاجتماعي، والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية للأطراف لمساعدتهم في ترشيدهم قراراتهم.

ويلاحظ من التعريف السابق تضمين مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة ضرورة الإبلاغ والتقارير (الإفصاح) عن مساهمات الشركة الاجتماعية للأطراف المختلفة، وهذا بعدُ آخر للمسؤولية الاجتماعية للشركة. كما يعرف (حبش، محمد، ٢٠١٢) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام من قبل إدارة الشركة لتحقيق الأهداف الاجتماعية وزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل مع العاملين بالشركة والمجتمع المحلي والجهات الحكومية.

في حين يعرفها (فلاق، ٢٠١٣) بأنها مجموعة القرارات والأعمال التي تقوم بها المنشأة لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع التي يطمح بها، والتي تمثل في النهاية منافع اقتصادية مباشرة للمنشأة، واعتبار المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجيتها.

أما (بدوي، ٢٠١٢) فيرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم حديث يهدف إلى الجمع بين مصالح المنشأة المتمثلة بتحقيق الأرباح من ناحية، وإشباع حاجات ورغبات العملاء ورفاهية المجتمع من ناحية أخرى، والتي أصبحت المنشأة ملزمةً بأدائها أديباً وقانونياً للمسؤولية الاجتماعية فقد أُعْتُبِرَ أكثر شمولاً وأوسع مجالاً

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

- ١- هل هناك علاقة بين تحسن الأداء البيئي للجمعية الاستهلاكية بدولة الكويت وكفاءة أدائها الاقتصادي وقدرتها التنافسية في مجال الجودة.
- ٢- هل هناك علاقة بين التحليل والرقابة والتقارير عن تكاليف الأداء البيئي وتحسن الأداء البيئي للجمعية الاستهلاكية بدولة الكويت.

فروض الدراسة

• الفرض الأول:

وجود علاقة بين تحسن الأداء البيئي للجمعيات الاستهلاكية بدولة الكويت وكفاءة أدائها الاقتصادي وقدرتها التنافسية في مجال الجودة.

• الفرض الثاني:

وجود علاقة بين التحليل والرقابة والتقارير عن تكاليف الأداء البيئي وتحسين الأداء البيئي وترشيده للجمعيات الاستهلاكية بدولة الكويت.

اهمية الدراسة

تحديد معنى واضح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على مدى وجود منظمات أعمال متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في دولة الكويت، وكذلك التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الجمعيات او منظمات المجتمع غير الحكومية ، مدى وجود تأثير لحجم المبيعات على الإفصاح الاجتماعي للجمعية الاستهلاكية.

أهداف البحث

الإلتزام الطوعي والاجباري المحاسبي بتطبيق نموذج قياس محاسبي على الجمعيات التعاونية بدولة الكويت ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الآتي:

- 1- تطوير نموذج محاسبي يناسب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتواكب المعايير العالمية
- 2- التسعير الحقيقي لمنتجات سلعية تنتجها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
- 3- قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة باستخدام معيار جديد للإلتزام الطوعي والاجباري المحاسبي.

حدود الدراسة

- 1 - الحدود المكانية: الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت
- 2- الحدود الزمنية: عام ٢٠١٦م

تحديد مصطلحات الدراسة

المسؤولية الاجتماعية:

التي يطمح بها، والتي تمثل في النهاية منافع اقتصادية مباشرة للمنشأة، واعتبار المسؤولية الاجتماعية جزء من استراتيجيتها. يرى (بدوي، ٢٠١٢) أن وجود الاتجاهات المختلفة في تحديد الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي وتبويبها في مجموعات متجانسة؛ إنما هو بسبب الطبيعة الديناميكية المتغيرة (لهذه الأنشطة والتي تتغير نتيجة تغير المشكلات الاجتماعية، الأمر الذي ترتب عليه الصعوبة في تحديد إطار عام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

مفهوم المنظمات غير الحكومية:

لقد اكتسب مفهوم حقوق الإنسان خلال السنوات الأربعين الأخيرة تطوراً مطرداً إلى أن أضحت حقوق الإنسان اليوم تعبيراً مألوفاً يتردد في البيوت و المنابر العامة و يعود الفضل في هذا التطور بالأساس إلى جهودات المنظمات غير الحكومية و مثابرتها الملزمة بأهمية العمل الدعوي على تعزيز مبدأ احترام الإنسان و كرامته و لهذا مع تكاثر هذه المؤسسات تكاثرت الأسئلة حول مفهومها (عدلي، هويدا، ٢٠٠٩).

الدراسات السابقة

- دراسة (صبح، نبيل، ، ٢٠١٤) " دراسة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية"

استهدف البحث معرفة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التقارير المالية المنشورة للعام المالي ٢٠١٢ م، وكذلك علاقة الإفصاح الاجتماعي ببعض المتغيرات كحجم الأصول، ورأس المال، والأرباح. وقد أظهرت النتائج أن إفصاح الشركات المساهمة كان متدنياً بشكل عام، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية وتلك المتغيرات

٢- دراسة (محمد بولصنام، ؛ زوينة بن فرج ، ٢٠١٢) بعنوان "العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي: دراسة حالة شركة البوتاس العربية المساهمة"

بينت الدراسة أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاجتماعي بصفة عامة وفي شركة البوتاس العربية المساهمة العامة الأردنية بصفة خاصة، وقد تم التعبير عن المتغير التابع الإفصاح الاجتماعي (على أساس التكاليف الاجتماعية المفصوح عنها خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٥ م وحتى ٢٠١٠ م، في حين أن المتغيرات المستقلة تمثلت في: حجم الأصول، وحجم مجلس الإدارة ممثلاً في عدد أعضاء مجلس الإدارة، و(حجم المبيعات) العائد على الأصول، وعمر الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة تلتزم

بالإفصاح عن بعض الأنشطة الاجتماعية ولكن ليس بشكل منفصل عن القوائم المالية الرئيسية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لحجم المبيعات على الإفصاح الاجتماعي للشركة، في حين أن تأثير كل من عمر الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاجتماعي للشركة كان ضعيفاً، ولم تظهر نتائج الدراسة أي تأثير لزيادة حجم الأصول على الإفصاح الاجتماعي.

٣- دراسة (الفرخ والهنداوي، ٢٠١١)، بعنوان "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة"

قام الباحثان بدراسة تهدف إلى تحديد نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية لعينة مكونة من ٧٢ شركة من الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، من خلال بناء مؤشر مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما هدفت لتحديد ما إذا كان حجم الموجودات وحجم المبيعات تأثير على مستوى الإفصاح الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، وأن نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لم تتجاوز (٤٣٪) لعامي الدراسة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وأن أعلى نسبة مئوية للإفصاح كانت عن الإفصاح عن مجال البيئة بنسبة (٦.٧٣٪) (و ٤.٦٩٪) لعامي الدراسة على التوالي، كما أن مستوى الإفصاح الاجتماعي لم يتحسن بشكل ملحوظ خلال عامي الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات على مستوى الإفصاح الاجتماعي.

٤- دراسة (عسيري، ٢٠١١) بعنوان "إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية : دراسة تطبيقية"

استهدفت دراسة عسيري البحث عن مدى توافر معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية، وذلك بتحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من ١٢٧ شركة للعام المالي ٢٠٠٨ م وتوصلت الدراسة إلى أن ٦٠٪ من الشركات قد أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، وأن الإفصاح كان في تقرير مجلس الإدارة، وأغلب هذه الشركات أفصحت في صورة وصفية أو وصفية وكمية معاً، وأن تركيز الشركات كان على الإفصاح عن مجال الموارد البشرية، بينما الاهتمام بالبيئة والتبرعات كان ضعيفاً. الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع المحلي، وأنها تفصح عن كل ذلك.

٥- دراسة (Hossain, Islam and Andrew 2006) بعنوان ،

Environmental Disclosure in Developing Countries: Evidence Corporate Social and Bangladesh from

هدف الباحثون من هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي والبيئي في التقارير السنوية ٢٠٠٣ م، وذلك - لعينة مكونة من (١٠٧) شركة من الشركات المدرجة في بورصة بنجلاديش لعام ٢٠٠٢ باستخدام أسلوب مؤشر إفصاح مقترح مكون من ٦٠ عنصراً لقياس مدى الإفصاح الاجتماعي، كما هدفت لدراسة العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي وبعض المتغيرات مثل: نوع الصناعة: هامش الربح: حجم المبيعات، حجم الأصول، العائد على الأصول، أتعاب التدقيق، اعتبار الشركة مصدرة للسندات، ووجود فروع عالمية للشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت كبير في مستوى الإفصاح بين الشركات، وأن نسبة الشركات التي تبذل جهوداً في مجال الإفصاح الاجتماعي والبيئي لا تتجاوز (٣٣.٨٪) (من إجمالي الشركات؛ بسبب أن الإفصاح هو إفصاح اختياري، كما بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وكل من: هامش الربح، ونوع الصناعة، وكون الشركة مصدرةً للسندات. الاطار النظري للدراسة

مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآلياته:

يعتقد (البليوي، حنان، ٢٠٠٢) أن من الأهمية بمكان بعد أن تبينت أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، أن يكون من ضمن أهداف القوائم والتقارير المالية للشركات الإفصاح عن تلك الأنشطة الاجتماعية والتي تبين دور الشركة ومسؤوليتها الاجتماعية في البيئة المحيطة، ويرى (بدوي وعثمان، ٢٠٠٨) أنه وعلى الرغم من اهتمام الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنه لم يكن منتشرًا بشكل عام لدى الشركات في الدول المتقدمة إلا حديثاً، حيث بدأ الاهتمام به واضحاً في التقارير السنوية وتزايد عدد الشركات التي تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل مطرد، وقد انعكس الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الآونة الأخيرة على اهتمامات المحاسبة باعتبارها علماً اجتماعياً مما أدى إلى زيادة المطالبة بأن

تقوم الشركات بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية. ويرى الباحث أن هذا التوسع في المحاسبة من شأنه أن يوفر المعلومات التي تحتاج إليها أطراف عدة في اتخاذ القرارات. ويرى (Khan and Muttakin, 2013) أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية يعتبر من قبيل القرارات التي تتخذها الشركة والمتعلقة بالإفصاح الاختياري.

أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن القول أن من أهم أسباب اهتمام المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ما يلي :

(Khan and Muttakin 2013)

- أن الكثير من المعلومات الاجتماعية ذات طابع مالي وكمي، تؤثر على أصول الشركة وتكاليفها والتزاماتها ومن ثم فهي من صميم عمل المحاسبين.
- التحول نحو وجهة النظر التي تنادي باعتبار تكلفة المحافظة على البيئة من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعني معالجة البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية من خلال وظيفة المحاسبة داخل الشركة.
- أنه وحتى تستمر مهنة المحاسبة وتتطور؛ فيجب أن تلبى احتياجات المجتمع وأصحاب المصلحة من المعلومات الاجتماعية، والتي أضحت مطلباً جديداً بجانب المعلومات المالية.
- إذا استمر المحاسبون باتخاذ الدور السلبي بعدم الإفصاح والتقرير عن المعلومات الناتجة عن أنشطة الشركة ذات الأثر السلبي على البيئة؛ فإنهم سيُتهمون بالمساعدة في تلوين البيئة.
- الدعوة والضغط المستمرين إلى أن يصبح التقرير عن المعلومات الاجتماعية والبيئية جزءاً من المبادئ المحاسبية وأحد مستويات المراجعة.

كما يؤكد كل من (Chaarlas and Noorunnisha, 2012)

- أن حرص الشركات على إعداد تقارير للمسؤولية الاجتماعية هو إما بدافع تحقيق الربح أو استجابة للضغوط الخارجية، وأن من الأسباب الرئيسية لتقديم التقارير عن المسؤولية الاجتماعية ما يلي:
- الحرص على تعزيز السمعة الطيبة للشركة في المجتمع.
- التنافس بين الشركات وسعي الشركة لأن تكتسب ميزة تنافسية على جميع المتعاملين في السوق.
- ضمان الاستمرار في العمل.

- الضغوط الخارجية من أصحاب المصلحة ويضيف (عبد الكريم، عارف عبد الله، ٢٠٠٣) أن من أسباب الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية أنه يغطي أكبر قدر من احتياجات مستخدمي التقارير المالية؛ الأمر الذي يحقق الكفاءة في سوق المال ويعزز أسعار الأسهم بما يتضمنه الإفصاح من معلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك في ظل انتشار التعامل الأخلاقي في كثير من الشركات العالمية والمحلية مع المعلومات المحاسبية.

محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

- بما أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية يعتبر إفصاحاً اختيارياً لعدم وجود المعايير المنظمة له، فهذا يعني أن هناك عدة عوامل أو محددات تحكمه، منها ما يرتبط بخصائص الشركات ومنها ما يرتبط بعوامل خارجية. وقد سبقت الإشارة إلى مجموعة من المحددات التي تؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أثناء استعراض الدراسات السابقة في الفصل الأول، وهنا - في سياق الإطار النظري - يتم بيان كيف لكل محدد أن يؤثر على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

أوضح (Kaya, 2007) أنه ومن خلال مجموعة الدراسات التي قام باستقراؤها فإن هناك مجموعة

محددات توجه الشركات للإفصاح الاجتماعي أو تحدد درجة الإفصاح، تتمثل فيما يلي:

- حجم الشركة: إذ أنه من المتوقع أن زيادة حجم الشركة قد يدفع بالشركة لمزيد من الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية، ومن ثم زيادة كمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي؛ سعياً منها لتحسين صورتها في المجتمع، ولكون تكلفة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبيرة منخفضة. ويقاس حجم الشركة بعدة مقاييس منها: إجمالي الأصول، وقيمة المبيعات.
- قوة حملة الأسهم (ملكية عامة) تقاس بتأثيرهم المحتمل كمساهمين، ود رجة خصخصة الشركة. فكلما زادت قوة حملة الأسهم كلما زاد الضغط على إدارة الشركات من أجل زيادة الإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

- طبيعة النشاط: تقاس بنوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة ومنها الصناعات ذات التأثير السلبي المتوقع في البيئة مثل صناعة: الورق، والكيماويات، والأسمدة، والأسمنت، والأغذية، والمنظفات، والبتترول وغيرها.
- التشريعات الحكومية البيئية: وتقاس بخطر مواجهة الشركة لتشريعات بيئية جديدة تفرض عليها القيام بأنشطة لمكافحة تلوث قائم، وعدم تجاوز معدلات معينة للتلوث المتوقع.
- كما يضيف كلٌّ من (عبد الكريم، عارف عبد الله، ٢٠٠٣) أن من محددات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، الأداء الاجتماعي أو البيئي للشركة ومدى إدراك الإدارة لجودة الأداء الاجتماعي: فالأداء الاجتماعي أو البيئي السيئ للشركة مثلاً، يعتبر من المعلومات التي لا ترغب الإدارة بالإفصاح عنها خاصة مع اتصاف هيكل مجلس الإدارة بتركز الملكية أو وجود مديرين لهم سيطرة على مجلس الإدارة وعلى مقدرات الشركة أو عدم وجود لجنة للمراجعة.
- وفي دراسة أوسع شمولاً بين (Khan and Muttakin, 2013) أن هناك مجموعة من آليات الحوكمة قد تعمل كمحددات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، منها:
- هيكل الملكية: إذا أنه من المتوقع انخفاض حجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات التي يتولى مجلس إدارتها مالكوها.
- الملكية الأجنبية
- :انفصال الإدارة عن ملاكها جغرافياً، واختلاف القيم والثقافة الأجنبية؛ قد يدفع الشركات على مزيد من الإفصاح الاجتماعي والبيئي.
- وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة: على اعتبار أن وجود مديرين مستقلين في المجلس؛ سيعزز من قدرة المجلس على مراقبة أنشطة الإدارة، و ضمان وحماية مصالح المستثمرين، ويدفع بإدارة الشركة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- وجود لجنة للمراجعة.
- ولأن الهدف هو إعطاء فكرة عن بعض المحددات ذات العلاقة بمستوى الإفصاح الاجتماعي وليس استعراض كافة الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح الاجتماعي؛ فسيكتفي الباحث بما سبق ذكره من محددات.
- طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها: يمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي: معلومات كمية (مالية): يتم الإفصاح عن المعلومات الكمية في أربعة مجالات تتمثل في، الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بالأرقام التي تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنشأة، و غالباً ما يفضل المستفيدين هذا النوع من الإفصاح في القوائم المالية المنشورة. المعلومات غير الكمية (غير المالية): يتم الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات في التقارير المحاسبية بشكل وصفي والذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية؛ لأن هذه المعلومات غالباً تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقه أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة (United Nations, 2004) ويضيف الباحث نوع ثالث يتمثل في "المعلومات الكمية غير المالية" والتي يمكن قياسها أو التعبير عنها بشكل كمي غير نقدي، كأعداد البرامج التدريبية للعاملين، وعدد المدارس التي تم بناؤها لأبناء المجتمع، وعدد الأشجار التي تم زراعتها حول موقع المنشأة لتحسين البيئة. دمج المعلومات الاجتماعية مع المعلومات المالية في تقرير واحد: يتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في تقرير واحد من تقارير المحاسبة المالية، على اعتبار أن للأنشطة الاجتماعية تأثيراً على نتيجة النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن المنشأة وحدة واحدة لا تنفصل ومن ثم فإن التقرير يجب أن يشتمل على المعلومات الاقتصادية والاجتماعية (WBCSD, 2009).

إجراءات البحث

اختار الباحث حالة تطبيقية على جمعية ابوحليفة التعاونية المقر الرئيسي سوق ابوحليفة اما الافرع - فرع الخوض ، فرع الحيل الشمالية - فرع الموالح. والتي يبلغ رأسمالها ٢,٥٠٠,٠٠٠ ويقع مقر عملها في منطقة ويعمل فيها حوالي ٤١٠ عاملاً من مختلف المهارات وحوالي ١٦٠ إدارياً لمختلف المستويات ، وبذلك

يكون مجموع العاملين هو ٥٧٠ عاملاً ، وقد جرت دراسة جمعية ولاية ابوحليفة التعاونية للتعرف على طبيعة النشاط الذي تقوم به ونوع النفقات التي تتكبدها في مجالات الإنفاق الاجتماعي وتوجيهات إدارة الجمعية في هذا المجال ، ومدى فهمها لطبيعة المسؤولية الاجتماعية وقنوات الإنفاق في هذا المجال.

أولاً : التكاليف الاجتماعية في الجمعية عينة الدراسة.

فقد أسفرت الدراسة الميدانية عن تقسيم الفئات التي يمكن شمولها بإطار الأداء الاجتماعي للجمعية إلى ثلاثة فئات تضم فئة العاملين التابعين للجمعية وفئة عملاء الجمعية وفئة أفراد المجتمع المحيط بالجمعية.

١- عناصر تكاليف الأنشطة الاجتماعية للعاملين: (بدوى، محمد عباس، ٢٠٠٠)

وقد تضمنت الدراسة محاولة تشخيص عناصر وقنوات تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالفئة الأولى (العاملين) في الجمعية والتي أمكن حصرها بالشكل التالي:

إسكان العاملين ،اعانات وفاة وعجز العاملين ، حوافز لا ترتبط بالراتب الأساسي ، تكاليف بدلات العمل ، المعاشات الإضافية والاستثنائية ، تكاليف وسائل الأمن الصناعي ، وسائل نقل العاملين ، دور الحضارة للعاملات ، الحفلات السنوية للعاملين ، تكريم المتفوقين وأبنائهم ، تغذية العاملين ، ملابس للعاملين ، العلاج الصحي في الداخل والخارج ، التدريب المهني في الداخل والخارج ، المسابقات والأنشطة الرياضية ، الرحلات والمسابقات ، الندوات الدينية ، إنشاء وصيانة دور العبادة ، بعثات الدراسة والتدريب ، بعثات الحج والعمرة ، نشرات دورية ومجلات. ومن الطبيعي التأكيد على حقيقة أن توفر جميع هذه النفقات أو الأنشطة في منشأة واحدة شيئاً يندر حدوثه إلا أن جميع هذه الأنشطة يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية يمكن للمشروع تكبدها كلياً أو جزئياً للإيفاء بمسئوليته الاجتماعية تجاه العاملين لديه (Carrol, 1989)

٢- عناصر تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعملاء

كذلك أمكن حصر التكاليف ذات الطبيعة الاجتماعية الخاصة بعملاء المشروع والمتعاملين معه والتي يمكن للمشروع من خلالها تحسين صورته لديهم أو تقليل من آثار الأنشطة السلبية التي يولدها لهم أو لزيادة ثقة التعامل معه (Andr son John and Frank.1988). وهذه الأنشطة المسببة للتكاليف الاجتماعية الخاصة بالعملاء هي إزالة مسببات شكاوي العملاء ، ضمانات ما بعد البيع ، زيادة درجة أمان المنتج ، الرقابة على جودة الإنتاج ، البحوث والتطوير وقد تدخل تكاليف أخرى ضمن هذا الإطار آتكاليف الجوائز والمكافآت للعملاء ، عن شراء منتجات المنشأة... الخ.

٣- عناصر تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع .

ويمثل هذا النوع من التكاليف أكثر الأنواع تمثيلاً لمسئولية المشروع تجاه المجتمع ، والتي قد يتحملها دون توقع مباشر منظور للمنافع التي يمكن له أن يحصل عليها من خلالها ، وهي بذلك أكثر عناصر التكاليف التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتسعى لقياسها وهي تمثل تكاليف تحمل المشروع لتبعاته تجاه البيئة والمجتمع المحيط به ومن أمثالها تكاليف معالجة صرف المياه لمنع التلوث ، تكاليف استبعاد المواد السامة لمنع تلوث الهواء ، التخلص من المخلفات لمنع تلوث البيئة، تكاليف منع التلوث السمعي والضوضاء، التبرعات للمؤسسات التعليمية ، التبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية ، التبرع للمؤسسات الرياضية، تكاليف المساهمة في أسبوع المرور ، المساهمة في معارض الكتب ، المساهمة في أسبوع النظافة ، تكاليف رصف وإنارة الطرق ، تكاليف تشجير وتجميل مناطق المجتمع المحيط ، تكاليف برامج التوعية بمشاكل المجتمع ، تكاليف برامج محو الأمية ، التبرع للمجمعات والبحث العلمي (نبيل فهمي سلامة، ١٩٨٤).

بناء ادوات البحث

صممت استمارة القائمة بالشكل الذي تعكس مختلف أنواع التكاليف ذات الطبيعة الاجتماعية وهي مبوبة وفقاً للفئات الثلاث السابق الإشارة إليها كذلك فإن القائمة تتضمن الإشارة إلى ثلاثة أرقام توضح إجمالي عدد العاملين في الجمعية لغرض احتساب معدل ما يصيب الفرد الواحد من العاملين من التكلفة الاجتماعية التي تتكبدها الجمعية وهو مقياس مهم خاصة وأن الرقم الذي سيستخدم في ذلك هو حجم التكاليف الاجتماعية الخاصة بالعاملين.

كذلك الحال بالنسبة للرقم الثاني الذي توضحه القائمة وهو إجمالي المبيعات بالطن مثلاً أو بالكيلو وفقاً لطبيعة المنتج ومستواه ويهدف هذا الرقم إلى معرفة معدل نصيب كل وحدة من المبيعات (طن أو كيلو مثلاً) من دنانير التكلفة التي تم إنفاقها على الأداء الاجتماعي تجاه العملاء ، كما يمكن استخدام إجمالي المبيعات بالدنانير أي

إيرادات المبيعات ، وفي هذه الحالة فإن المعدل سيشير إلى نسبة الإنفاق الاجتماعي تجاه العاملين إلى إجمالي المبيعات به.

(ب) تحديد العينة

ونفس الأسلوب يمكن استخدامه لتحديد طبيعة وأهمية المؤشر الثالث المتضمن نسبة التكاليف الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط إلى أفراد المجتمع . وبذلك يمكن معرفة معدل ما يصيب كل فرد من المجتمع المحيط من التكلفة الاجتماعية التي تتكبدها الجمعية.

ولا شك أن توفر هذه المؤشرات لا يمثل معلومات إضافية عن أداء الجمعية الاجتماعي ومدى تحملها لمسئوليتها الاجتماعية فحسب وإنما تساعد في المقارنة مع المعايير أو المؤشرات المماثلة للجمعيات الأخرى ضمن نفس المجتمع أو وفقاً للمعايير التاريخية لنفس الجمعية ، وهو ما يوفر مقياساً مناسباً لتقييم الأداء الاجتماعي للجمعية ومراجعة أنشطتها في هذا المجال.

(ج) قياس العينة

قياس كفاءة الأداء الاجتماعي في الجمعية

لغرض توضيح كيفية الاستفادة من النموذج المصمم بموجب القائمة في الجدول (١) وتوضيح كيفية تطبيقه لاحتماب معايير أو مؤشرات الأداء الاجتماعي فقد تم تجميع المبالغ التي تقوم الجمعية بإنفاقها على بعض البنود المؤشرة بموجب الجدول المذكور ، من واقع القوائم المالية المحاسبية التي تم الإفصاح عنها مما تمثل قياساً واقعياً وموضوعياً لأداء الجمعية الاجتماعي. والقائمة توضح إطاراً شمولياً في الجمعية المعنية والجمعيات المماثلة لنظام معلومات التكاليف الاجتماعية وهي لذلك تمثل أداة مهمة لأغراض القياس والمقارنة والتقييم للأداء الاجتماعي. وبناءً على ما تقدم فقد وضع الباحث أدوات القياس بشكل معادلات محددة للوصول إلى المؤشرات المعنية وبالشكل التالي:

١- لقياس كفاءة الأداء الاجتماعي للجمعية تجاه العاملين ، فإن المعادلة التالية يمكن استخدامها

$$\text{متوسط نصيب العامل الواحد سنوي من تكلفة الأداء الاجتماعي تجاه} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي}}{\text{إجمالي عدد الأفراد العاملين}} \text{ دينار/عامل}$$

وهي موجهة لمعرفة كم عدد الدنانير التي تتكبدها الجمعية سنوياً مقابل كل عامل وهي تهدف إلى خلق حالة من الولاء والانتماء لدى الأفراد العاملين تجاه الجمعية. ولتطبيق هذه المعادلة عملياً ، فإن الجدول (١) يوضح الأرقام والتي تظهر بعضها بشكل تفصيلي وبعضها الآخر بشكل إجمالي وفقاً للإمكانية التي توفرت للباحث في تحصيل وتجميع المعلومات

$$\text{متوسط نصيب العامل الواحد سنوياً من تكلفة الاداء الاجتماعي} = \frac{١.٩٨٩.٧٦٤}{٥٧٠} = ٣٤٩٠.٨١ \text{ دينار/عامل}$$

والمعادلة توضح أن الجمعية تتحمل ما معدله ٣٤٩٠,٨١ دينار كويتي كتكلفة اجتماعية عن كل عامل من عمالها على الأنشطة المتنوعة المرتبطة به والمؤشرة في الجدول.

٢- لقياس كفاءة الأداء الاجتماعي للجمعية تجاه العملاء فإن المعادلة التالية يمكن استخدامها

$$\text{متوسط نصيب الطن الواحد من المبيعات سنوياً من تكلفة الأداء الاجتماعي تجاه العملاء} = \frac{\text{إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء}}{\text{إجمالي مبيعات الجمعية بالطن}} \text{ دينار / طن}$$

متوسط نصيب الطن الواحد من المبيعات سنويا من تكلفة الأداء الاجتماعي تجاه العملاء =
 ٣٨.٣٦٤ / إجمالي ١٠٢٤٠ بالطن = ٣.٧٤٦ دينار/ طن

وهو ما يعني أن الجمعية قد تكلفت في المتوسط = ٣,٧٤٦ دينار كويتي/ طن عن كل طن من المبيعات لخلق حالة من التعاون والثقة والقناعة لدى المجتمع بقدرة الجمعية على مواجهة مسئولياتها تجاه المجتمع عما يمكن أن تكون قد تسببت به من أضرار للمجتمع وهذا التوجه يساعد الجمعية على تكوين شخصية أكثر قبولاً لدى المجتمع إن من المزايا الإيجابية لتصميم النموذج لنظام قياس وتقسيم المسؤولية الاجتماعية في اتحاد الجمعيات الاستهلاكية الكويتية المعنية ، وطبيعي من الممكن أن يكون كذلك للكثير من الجمعيات الأخرى ، أنه أوضح حقيقة أن الانفاق في هذا الجانب يمثل جانباً مهماً من جوانب التحفيز للعاملين على الأداء الأفضل ، أما أنه يوفر حافزاً للمجتمع لتوجيه اهتماماً أكبر واندفاعاً كباتجاه تلك الجمعيات التي تصون مسؤوليتها تجاه المجتمع.

نتائج البحث

جدول (١)

قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي لجمعية ابوحليفة التعاونية
 عن المدة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ م

أولاً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين*

عناصر التكلفة	نصيب الوحدة بالدينار الكويتي	القيمة بالدينار الكويتي
تكاليف حوافز وبدلات بخلاف الأجر الأساسي	١٠٩٥,١٦٤	٦٢٤٢٤٤
تكاليف منح ومكافآت للعاملين	٣٠٩,٢٧١	١٧٦٢٨٥
تكاليف إعانات وفاة وعجز للعاملين	٢٥٥,٢١٢	١٤٥٤٧١
تكاليف المعاشات الإضافية أو الإستثنائية	٢١٣,٧٧٥	١٢١٨٥٢
تكاليف تغذية للعاملين	١٣٢,١٥٤	٧٥٣٢٨
تكاليف ملابس للعاملين	٦٢,٤٨٠	٣٥٦١٤
تكاليف علاج بالداخل	٣٤٧,٩٣٢	١٩٨٣٢١
تكاليف علاج بالخارج	-----	-----
تكاليف تدريب بالداخل	-----	١٨٤٦
تكاليف تدريب بالخارج	-----	-----
تكاليف نشرات دورية ومجلات	-----	١٦٤٧٦
تكاليف بعثات الحج والعمرة	-----	-----
تكاليف إنشاء وصيانة دور العبادة	-----	-----
تكاليف مسابقات وندوات دينية	-----	-----
تكاليف الرحلات	-----	١٣٥٦٧٤
تكاليف المصايف	-----	-----
تكاليف النوادي	-----	-----
تكاليف المسابقات والأنشطة الرياضية	-----	-----
تكاليف تكريم المتفوقين وأبنائهم	-----	-----
تكاليف الحفلات السنوية للجمعية	-----	-----
تكاليف دور الحضارة للعاملات	-----	-----
تكاليف إسكان العاملين	-----	٣٦٢٥٣١
تكاليف أجور المعوقين العاملين في الجمعية	-----	-----
تكاليف وسائل الأمن الصناعي	٨,٥٥٣	٤٨٧٥
تكاليف وسائل نقل العاملين	١٦٠,٠٨٢	٩١٢٤٧

١,٩٨٩,٧٦٤	٣٤٩٠,٨١	إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين ومتوسط نصيب الفرد الواحد سنوياً * إجمالي عدد العاملين بالجمعية (٥٧٠) فرداً
-----------	---------	--

جدول (٢)

قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي لجمعية ابوحليفة التعاونية
عن المدة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ م
ثانياً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي (العملاء)

عناصر التكلفة	نصيب الوحدة بالدينار الكويتي	القيمة بالدينار الكويتي
تكاليف الرقابة على جودة الانتاج	٠,٣٨٩	٤٩٨٣
تكاليف البحوث والتطوير	٠,٢٢٦	٢٣١٤
تكاليف تنفيذ ضمانات ما بعد البيع	-----	----
تكاليف إزالة مسببات شكاوي العملاء	٢,١٠٢	٢١٥٢٥
تكاليف زيادة درجة أمان المنتج	٠,٩٣٢	٩٥٤٢
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء ومتوسط نصيب الطن الواحد سنوياً	٣٧٤٦	٣٨٣٦٤

إجمالي المبيعات (١٠٢٤٠) طناً

جدول (٣)

قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي للجمعية ابوحليفة التعاونية
عن المدة من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ م
ثالثاً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع

عناصر التكلفة	نصيب الوحدة بالدينار الكويتي	القيمة بالدينار الكويتي
تكاليف تبرعات للمؤسسات التعليمية	٠,٦٢٩	٣٣٥٧
تكاليف تبرعات للمؤسسات الثقافية	-----	----
-تكاليف تبرعات لمؤسسات خيرية واجتماعية	-----	----
تكاليف تدريب أبناء المجتمع خلال العطلات	-----	----
تكاليف رصف وإنارة طرق المجتمع	-----	٣٢٤١
تكاليف تبرعات لمؤسسات رياضية	-----	----
تكاليف تشجير وتجميل مناطق المجتمع	٠,٦٠٧	٢٣١٤
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع. متوسط نصيب المواطن الواحد سنوي	١,٦٦٩	٨٩١٢

إجمالي عدد أفراد المجتمع المحيط (٥٣٤١) فرداً

تفسير النتائج ومناقشتها

الفرض الاول: ولذلك فإنه يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

أولاً: في ضوء نتائج الدراسة ، فإن الفرضية الأولى للبحث قد تم اختبارها وثبتت صحتها . ذلك أن كافة عناصر تكاليف الأداء الاجتماعية للمنظمة غير الحكومية يمكن تجميعها وقياسها والافصاح عنها بثلاث محاور تم توضيحها من خلال النموذج المقترح.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني

الذي يشير إلى إمكانية الحكم على مدى كفاءة الأداء الاجتماعية للمنظمة غير الحكومية تجاه العاملين والعملاء و أفراد المجتمع المحيط من خلال معدل حجم الانفاق لكل وحدة من الوحدات لقياس كل محور من المحاور المقترحة.

كما أشرت الدراسة إلى أهمية توفر مؤشرات للمقارنة يتم وضعها من قبل الجهات الداخلية للجمعية يتناسب مع المعايير الموضوعية من الجهات المعنية . وقد ناقشت الدراسة مدى أهمية الأخذ بنظر الاعتبار القياس النقدي للأضرار التي يسببها نشاط الجمعية للمجتمع واعتبار المقارنة بين أرقام هذه الأضرار والأرقام التي تمثل تكاليف إنفاق الجمعية لمواجهة أو تقليل هذه الآثار عنصراً مهماً من عناصر التقييم .

ثانياً : إن الدراسة رغم عدم مناقشتها بالتفصيل لكيفية تحليل الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الجمعية بهدف الوصول إلى الأرقام المرتبطة بكل منها ، إلا أن من الضروري التأكيد على ضرورة الفهم الواعي لكيفية تحليل الأنشطة في الجمعية لتحديد حجم الإنفاق الموجهة لكل نشاط . ذلك أن بعض التكاليف تنفق على الأنشطة ذات مضمون إجتماعي بينما تكون في حقيقتها تكاليف تنفق لأغراض اقتصادية تهم الجمعية وتخدم أغراضها الانتاجية . ولذلك فإن من الضروري الاهتمام بنوعية الإنفاق وطبيعة النشاط الموجهة له بهدف التحديد الدقيق للإنفاق الذي يمس الطبيعة الاجتماعية للنشاط ، خشية أن تكون التكاليف التي يتم تأشيرها في نموذج القياس متداخلة مع نفقات تظهر وكأنها إنفاق اجتماعي بينما تكون في حقيقتها موجهة فعلياً إلى أنشطة اقتصادية تهم نشاط الجمعية الانتاجي

التوصيات

كما توصى الدراسة بالاتي: ضرورة إلزام الجمعيات في المجتمع وخاصة الجمعيات الكبيرة المؤثرة على البيئة بتحديد موقفها من المسؤولية الاجتماعية وفق معايير ومؤشرات معينة عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية

المقترحات

في ضوء ما توصل اليه البحث من نتائج تقترح هيئة البحث اجراء الدراسات والبحوث التالية:
* تقييم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الاستهلاكية بدولة الكويت في ضوء التغبرات الاجتماعية
* استخدام نظم محاسبة متطورة للافصاح عن الالتزام الطوعي والاجباري الاجتماعي.

المراجع

المراجع العربية:-

أنور، نورا ، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية. بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية ، ٢٠١٠م
البلوي، حنان ، "بناء قدرات المنظمات غير الحكومية السعودية دراسة - تطبيقية - على المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة" ٢٠٠٢م
الغالبى، طاهر؛ العامري، صالح ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأعمال والمجتمع ، ط ٢ ، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م
الفرح، عبدالرزاق؛ الهنداوي، رياض، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة: دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ٧ ، ٢٠١١ م
بدوى، محمد عباس، المحاسبة البيئية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٢م
بدوى، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٠م
بدوي، محمد؛ وعثمان، الأميرة ، قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٨م
حبش، محمد ، المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الأردنية والربيع العربي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٢ ، ص ١٨ - ٣٩ ، ٢٠١٢ م
صبح، نبيل، دراسة مدى التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. بحث ماجستير مهني، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠١٤ م
عبد الحميد أحمد محمود ، قياس الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، إطار مقترح في ظل المدخل الإيجابي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - سوهاج، مجلد ٦، العدد الأول، يونيه ١٩٩٢م

عبد الكريم، عارف عبد الله، الإفصاح المحاسبي الإختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع ١ ص ٣١٦، ٢٠٠٣ م

عبدالله، شريف سليمان، دور منظمات الأعمال في دعم وتنمية المسؤولية الاجتماعية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع ١ ص ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٠١٢ م

عبدالله، شريف سليمان، دور منظمات الأعمال في دعم وتنمية المسؤولية الاجتماعية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع ١، ص ٢٣٨، ٢٠١٢ م

عسيري، عبدالله علي، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، مجلد ٢٠١١، ٢٠١١ م

فلاق، محمد، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية: شركتي سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية - نموذجا. مجلة الباحث، ص ١٢، ٢٠١٣ م

محمد بولصنام، زوبينة بن فرج، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي: دراسة حالة شركة البوتاس العربية المساهمة. ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ٢٠١٢ م

نبيل فهمي سلامة، الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية بهدف قياس وتقييم الأداء الاجتماعي. للمنظمات / رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التجارة - جامعة قناة السويس ١٩٨٤ م.

المراجع الاجنبية

Charlas, L. J., and Noorunnisha. Utilitarianis m in CSR Reporting:The Maximum Good for Stakeholders. Journal of Economic Development, Management, 4(1), 38-48, 2012

Hossein, M., Islam, K., and Andrew, J. Corporate Social and Environmental Disclosure in Developing Countries: Evidence from Bangladesh. Asian Pacific Conference on International Accounting Issue, Hawaii, 2006.

Online: <http://ro.uow.edu.au/commpapers/>

Kaya, u,y,h. Remembering thirty-five years of social accounting: review of the literature and the practice, mpra paper no(3454), posted 9, 2007 .

Khan, Arifur., Muttakin, Mohammad., and Siddiqui Javed. Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from an Emerging Economy. Journal of Business Ethics, 114(2),207-223 ,2013

United Nations. Disclosure Of the Impact of Corporations On Society: Current Trends and Issues. United Nations Conference on Trade and Development, New York, 2004

WBCSD , World Business Council for Sustainable Development- Corporate Social Responsibility, WBCSD Publications, Geneva, 2009